العدد (77- 78) أبريل ويوليو 2018 السنة الخامسة والعشرون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

لقاء مع رئيس الجمعية الأسبق د. سعد منير عبدالله المهنا:

العمل المحاسبي يحتاج الى تكثيف الجهود وعلى الجمعية تفعيل دور مدققي الحسابات

إفتتاحية العدد:
وداعاً لعصر الروبية

قانون رقم 18 لسنة 2018
في شأن السجل التجاري

(المحاسبين والمراجعين) زارت رئيس جهاز المراقبين الماليين

(المحاسبين والمراجعين) أقامت غبقتها السنوية

العدد (4) أكتوبر 2017 السنة الأولى

المهنية
AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:
مبادرة الحزام والطريق..بعد أن خذلتنا الجغرافيا لعقود.. هل تكون هي نفسها سبباً لريادتنا

استخدام الميزة التنافسية كمدخل لتحسين التقارير المالية في منظمات الأعمال

افتتاحية العدد

وداعاً لعصر الروبَّية

صقر مبرك الحيص
رئيس مجلس الادارة
رئيس هيئة التحرير

مع تعديل وزارة التجارة والصناعة لقانون السجل التجاري في الكويت تكون البلاد ودَّعت فعلياً عصر القوانين التي كانت تعتمد الروبية في موادها والتي كانت إشارة واضحة الى قدم هذه القوانين.

فوزارة التجارة والصناعة مشكورة عَمِلت خلال الفترة الماضية بكل جهدٍ لتعديل قوانين لم تلائم لُغة العصر الأقتصادية وتعود بمعظمها الى فترات زمنية لم تكون الكويت قد أصدرت خلالها عملتها الوطنية الدينار – الدينار أغلَّي عملة في العالم يساوي ما يزيد عن ثلاثة دولارات أمريكية – وهو ما إثر سلباً على الاقتصاد الوطني وأن كان بصورة غير ملموسة.

تعديل القوانين هذا بعَّث الحياة في الوضع الاقتصادي المحلي وظهرت بوادره بالتزامن مع اصلاحات البلاد الأقتصادية من خلال عدد الرخص التجارية التي تم أصدارُها خلال الفترة الماضية والتي قفزت بحدود ٣٠٠ في المئة نتيجة القوانين الجديدة من جهة ونتيجة اجراءات تسهيل الحصول على التراخيص من جهةٍ أخرى.

فدخول الكويت عصر المركز المالي والتجاري الأقليمي يستوجَّب بنية قانونية وتشريعية حديثة مواكبة للتطورات والمستجدات العالمية وتتطلَّب بنية تحتية ضخمة وعملاقة لمسايرة التطورات التي تشهدها المنطقة والرؤى لبلدان هذه المنطقة واهمها رؤية (كويت ٢٠٣٥).

فكويت المستقبل التي بدأَت ملامحها الرئيسية بالتجلي لن تكون جوهرة الخليج كما كانت سابقا بل ستكون لؤلؤة الشرق والمشرق بجسورها وشبابها المبدع بفكرها الخلاق ورسالتها الانسانية بموقعها الخليجي وبعدها العربي وعمقها الاسلامي والذي لم يتحقق إلا بتطوير بنانا الفوقيَّة وأهمها القوانين والتشريعات.

فعندما أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن توديعها عصر الدفاتر ودخول عصر السجل الالكتروني نكون خطونا خطوة جديدة ومتقدمة في طريق الألف ميل وتكون الوزارة قامت بما عليها للتحول الى مركز مالي وتجاري خصوصاً وانها أنهت كل القوانين التي سنودع بها عصر الروبية بعد ان وضعت لدى اللجنة المالية البرلمانية قانوني التامين وتبادل المعلومات.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (87 - 77) أبريل ويوليو 2018 السنة الخامسة والعشرون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
صقر مبرك الحيص
Sager Mubrek Al-Hais

مدير التحرير
Editing Manager
أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mishari Al-Faris

هيئة التحرير
The Board of Editors

طارق سليمان الكندري
Tareq Suliman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

راشد عوض الرشيدي
Rashid Awad Al-Rashidi

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

سليمان عبدالرحمن البسام
Suliman Abdulrahman Al-Bassam

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

نظم وتشريعات	قانون رقم 18 لسنة 2018 في شأن السجل التجاري	6
دراسات وبحوث	دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية	11
في دائرة الضوء	بنك الكويت المركزي	14
لقاء المحاسبون	الدكتور سعد منير عبدالله المهنا	22
أخبار الجمعية	مشاركات وإستضافات وندوات	24
برامج وتدريب	البرامج التدريبية والتأهيلية للجمعية	32

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (77 - 78) أبريل ويوليو 2018 - السنة الخامسة والعشرون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

April & July 2018 - Issue No.(77 - 78)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص . ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صقر مبرك الحيص
Sager Mubrek Al-Hais
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mishari Al-Faris
أمين السر General Secretary

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
عضو مجلس الإدارة Board Member

راشد عوض الرشيدي
Rashid Awad Al-Rashidi
عضو مجلس الإدارة Board Member

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عضو مجلس الإدارة Board Member

سليمان عبدالرحمن البسام
Sulaiman Abdulrahman Al-Bassam
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

شركة الحميضي لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

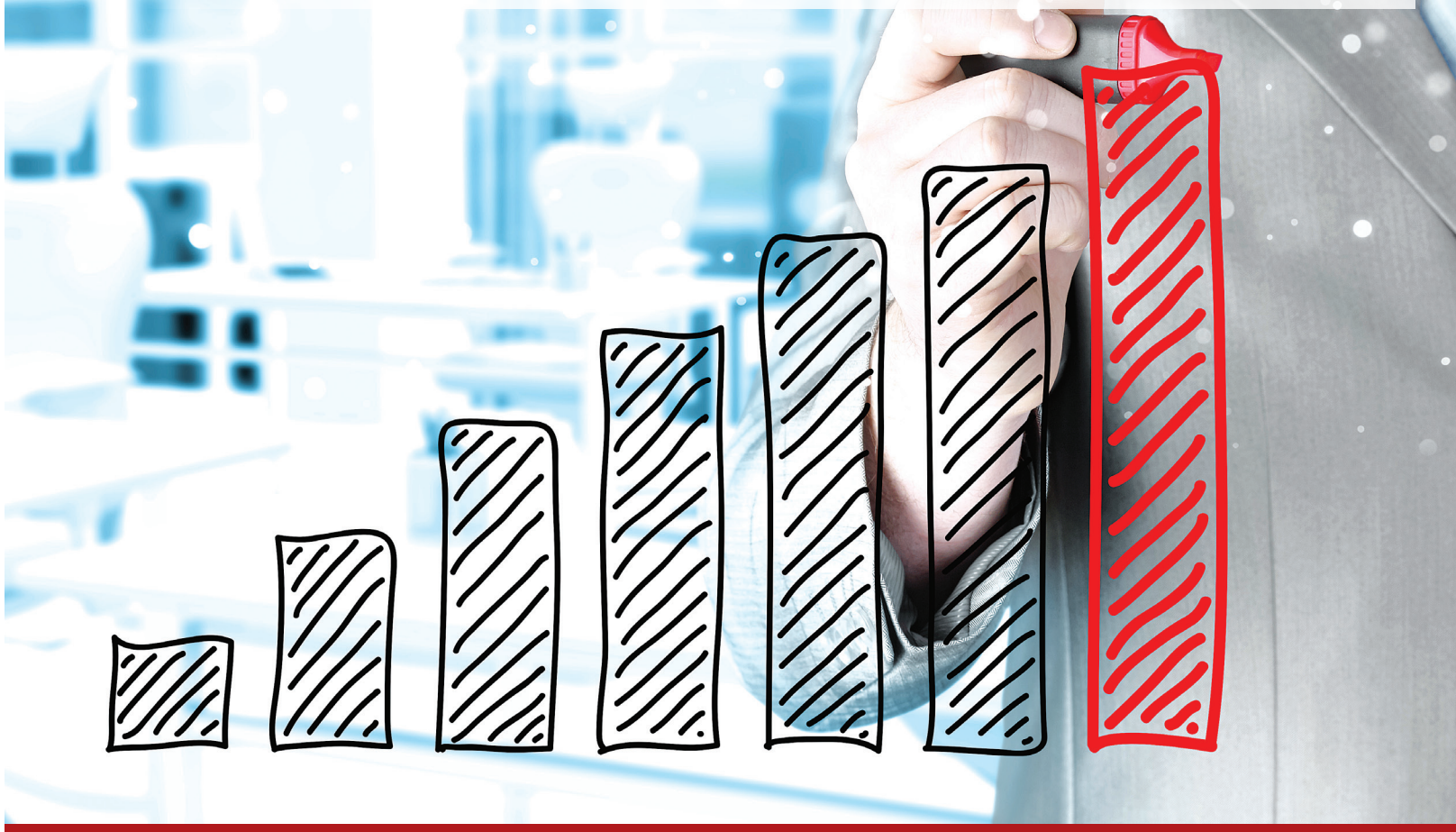

قانون رقم 18 لسنة 2018 في شأن السجل التجاري

– بعد الاطلاع على الدستور.

– وعلى المرسوم رقم 1 لسنة 1959 بنظام السجل التجاري.

– وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له.

– وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون رقم 24 لسنة 1961 في شأن شركات ووكلاء التأمين والقوانين المعدلة له.

– وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 والقوانين المعدلة له.

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 39 لسنة 1980 في شأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 67 لسنة ، 1980، المعدل بالقانون رقم 15 لسنة 1996.

– وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980 والقوانين المعدلة له.

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية المعدل بالقانون رقم 61 لسنة، 1982.

– وعلى القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار ،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون رقم 5 لسنة 2003 بشأن الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون ،

– وعلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

والقوانين المعدلة له ،

– وعلى القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية ،

– وعلى القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت ،

– وعلى القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.

– وعلى القانون رقم 13 لسنة 2015 بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– وعلى قانون الشركات الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2016، والمعدل بالقانون رقم 15 لسنة 2017.

– وعلى القانون رقم 13 لسنة 2016 في شأن تنظيم الوكالات التجارية.

– وعلى القانون رقم 22 لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

تعريفات

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها :

– الوزارة : وزارة التجارة والصناعة.

– الوزير المختص : وزير التجارة والصناعة.

– الإدارة المختصة : إدارة السجل التجاري بالوزارة.

– التاجر : مع مراعاة أحكام المرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980 المشار إليه يعد تاجراً كل من اشتغل باسمه في معاملات تجارية وهو حائز للأهلية الواجبة واتخذ هذه المعاملات حرفة له ، وكذلك يعتبر تاجراً كل شركة ولو كانت تزاول أعمالاً غير تجارية .

– السجل التجاري : سجل خاص تقيد فيه أسماء وبيانات الخاضعين لأحكام هذا القانون .

– المنشأة التجارية : مقر كل نشاط له سجل تجاري .

– اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

إنشاء السجل التجاري

مادة (2)

يُنشأ في الوزارة سجل يسمى (السجل التجاري) تشرف عليه الإدارة المختصة . وينشأ بقرار من الوزير سجل إلكتروني .

وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته .

القيد في السجل التجاري

مادة (3)

يلتزم بالقيد في السجل التجاري كل تاجر ، ويشمل هذا الالتزام مكاتب التمثيل التجاري والوكالات التجارية وفروع الشركات الأجنبية المسموح بها قانوناً ، متى كان محلها الرئيسي في الخارج ، ويكون القيد في هذه الحالة باسم التاجر أو الشركة صاحبة الفرع أو الوكالة بذات رقم السجل التجاري.

إجراءات القيد في السجل التجاري

مادة (4)

1. يقدم طلب القيد في السجل التجاري من التاجر أو المدير أو الممثل القانوني للشخص الاعتباري أو مدير الفرع أو الوكالة بحسب الأحوال ، إلى الإدارة المختصة على النموذج المعد لهذا الغرض ، خلال مدة لا تجاوز (30) ثلاثين يوماً من بدء مزاولة النشاط أو تملك المحل التجاري .

2. تحدد اللائحة نماذج وبيانات طلبات القيد والتأشير والشطب والمستخرجات وصور الشهادات وضوابط وإجراءات القيد في السجل والمستندات المطلوبة .

3. على الإدارة المختصة البت في الطلب خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويكون قرار الرفض مسبباً ، ويخطر طالب القيد بقرار الرفض خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ، وتحدد اللائحة وسيلة الإخطار .

4 – لصاحب الشأن الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة المختصة خلال (60) ستين يوماً من تاريخ إخطاره به أو بعد انقضاء المدة المقررة للبت في الطلب .

5 – تسري الأحكام المتقدم ذكرها على القيد في السجل الإلكتروني المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون . تجديد القيد

مادة (5)

يكون القيد في السجل التجاري للمدة الصادر بها الترخيص التجاري، ويكون تجديد القيد وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة . يصدر قرار شطب القيد من الإدارة المختصة إذا لم يقدم طلب التجديد خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة القيد . تغيير أو تعديل القيد

مادة (6)

تبين اللائحة التنفيذية قواعد طلب القيد في السجل التجاري والسجل الإلكتروني، وكذلك طلب تغيير أو تعديل أي من بياناته أو تجديده . ويجب على كل من قيد في السجل التجاري أن يطلب طبقاً للإجراءات المقررة التأشير بأي تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ تحقق الواقعة التي تلزم القوانين التأشير بها .

حجية القيد

مادة (7)

تعتبر البيانات المقيدة في السجل التجاري حجة للتاجر أو ضده من تاريخ قيدها ولا يجوز الاحتجاج على أي شخص آخر بأي بيان واجب القيد أو التأشير به مالم يتم هذا الإجراء . ومع ذلك يجوز لهذا الشخص الاحتجاج بهذا البيان في مواجهة التاجر متى كانت لهذا الشخص مصلحة في ذلك .

الإعلان عن القيد

مادة (8)

يتعين على كل من قيد في السجل التجاري أن يكتب على واجهة محله وفي جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته ، وفي أي وسيلة إلكترونية إن وجدت ، اسمه التجاري مقروناً برقم قيده ، وذلك باللغة العربية .

محظورات

مادة (9)

يُظـر على من قيـد في السجل التجاري تمكين الغير من استغلال سجله التجاري . كما يُظر علـى الغـير استغلال أي سجل تجاري ليس له ، أو ذكر مـا يفيد القيد مع عدم حصوله ، أو كتابـة بيانـات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجـاري ، أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح .

ومـع عدم الإخلال بأي حق من حقوق استعمـال أو استغلال الأسماء أو العلامات التجارية الناشئـة عن عقود التجارة الدولية أو عقود نقل التكنولوجيـا وعقود الامتياز أو الاتفاقيات الدولية المعمول بها بدولة الكويت ، يُظر استعمال الاسم التجاري من الغير . وعلى المخالفين لأحكام هذه المادة تعديل أوضاعهم وفقاً لأحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ صدوره .

قيد الأحكام الصادرة في شأن صاحب القيد

مادة (10)

علـى إدارة كتـاب المحكمـة المختصـة أن ترسـل إلى الإدارة المختصة صوراً مـن الأحكام والأوامـر النهائية المذيلة بالصيغـة التنفيذية المبينة فيما بعد التـي تصدر في شأن أي من الخاضعين لأحكام هذا القانون ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها :

1 – أحكام شهر الإفلاس أو إلغائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ التوقف عن دفع الديون أو تعديلها .

2 – أحكام قفل وانتهاء التفليسة وأحكام إعادة فتحها .

3 – أحكام رد الاعتبار للتجار .

4 – الأحـكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجـر أو القوامة أو تعيين الوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجر .

5 – الأحـكام والقـرارات الصادرة بإعطـاء الإذن للقاصر أو نائبه بالإتجـار أو بالإلغاء أو بتقييد الإذن بالإتجار في محل تجاري .

6 – الأحـكام الصـادرة بتوقيع عقوبة جزائية تغل يد التاجر عـن ممارسة أعماله ، واسم شخص القيم وتاريخ تعيينه .

7 – أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين .

8 – أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم.

9 – الأحكام الصادرة بشأن الحراسة القضائية . وعلى الإدارة المختصة التأشير بمقتضى هـذه الأحكام وفقاً للإجراءات المقـررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه بشأن تنفيذ الأحكام والأوامر . وعليها كذلك التأشير بالقرارات الوزارية الصادرة بحل الشركات أو إلغاء التراخيص التجارية .

التأشير في السجل التجاري

مادة (11)

لـكل ذي شأن أن يطلب طبقـاً للإجراءات المقررة في هذا القانـون التأشير في السجل التجاري بما يلي :

1 – الأحكام المذكورة في المادة السابقة .

2 – أوامر ومحاضر الحجز التنفيذي على حصص الشركاء في الشركات.

3 – عقود رهن الحصص الموثقة رسمياً .

وفي الحالتـين الأخيرتين يلزم إعلان الوزارة بعقود الرهـن والأوامر ومحاضر الحجز التنفيذية على حصص الشريك المحجوز عليها .

إيداع نماذج التوقيع

مادة (12)

علـى كل تاجـر أو رئيـس مجلس إدارة أو مديـر شركة أو فرع أو وكالـة أو مكتب تمثيل تجـاري أن يودع لدى الإدارة المختصة نموذج توقيعه المعتمـد وتوقيع وكلائه المفوضين وأي تعديـل عليـه خـلال (30) ثلاثين يوماً مـن تاريخ تحقق الواقعـة الموجبة لذلك .

ويجـب أن تكون التوقيعـات مصدقاً عليها رسمياً ، ويقـوم التوقيع في الإدارة المختصة أمام الموظف المختص على النموذج المعد لهذا الغرض ، مقام التصديق .

شطب القيد

مادة (13)

يجـب على التاجـر أو من يؤول إليه المحل التجـاري أو الممثل القانـوني للشخص الاعتباري بحسب الأحوال أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة شطب القيد ، وذلك في الأحوال التالية : –

1 – اعتزال التاجر لنشاطه التجاري بصفة نهائية .

2 – وفاة التاجر مالم يطلب الورثة تعديل القيد بأسمائهم .

3 – تصفية الشخص الاعتباري .

4 – اندماج الشركة أو انقضائها في الأحوال المقررة قانوناً .

مادة (14)

مـع مراعاة ما نصـت عليه الفقرة الثانية من المـادة (5) من هذا القانون، يتعـين على الإدارة المختصـة أن تشطب القيد في حالة إلغاء الترخيص وفقاً لأحكام قانون التراخيص التجارية أو قانون الشركات المشار إليهما .

مادة (15)

يجـب تقدش طلب شطب القيـد إلى الإدارة المختصة خـلال (30) ثلاثين يومـاً مـن تاريخ الواقعـة التي تسـت وجبه ، فـإن لم يتقدم صاحـب الشأن بالطلـب تقوم الإدارة المختصة بشطب القيد من تلقاء نفسها متى تحقق لها بـأي وجه من الوجوه السبـب الموجب لذلك . وتخطر صاحـب الشأن خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الشطب . وتحدد اللائحة وسيلة الإخطار وإجراءات وشروط تقدش طلب الشطب والمستندات المؤيدة له .

ويجوز لذوي الشأن الطعن علـى القرار الصادر بشطب القيد أمام المحكمة المختصة خلال (60) ستين يوماً من تاريخ إخطارهم بالقرار.

استخراج صورة من القيد

مادة (16)

يجـوز لأي شخـص أن يستخرج مـن الإدارة المختصة صـورة من صفحة القيـد أو شهادة ببعض البيانات أو شهادة سلبية في حالة عدم القيد .

ولا يجوز أن تشتمل الصورة المستخرجة على ما يأتي :

1 -أحكام وقرارات إشهار الإفلاس إذا حكم بإلغائها أو برد الاعتبار

2 – أحكام وقرارات الحجر إذا قضي برفع الحجر .

نشر البيانات وفقاً للائحة

مادة (17)

تنشـر الـوزارة في أي وسيلـة إلكترونية لهـا البيانات الـواردة في المادتـين (11) من هذا القانون ، وكذلك البيانات التالية : ، (10)

1 -اسم التاجر ولقبه وجنسيته .

2– الاسم الذي يباشر به التاجر تجارته .

3 – اسم المحل التجاري والسمة التجارية إن وجدت .

4 – نوع التجارة .

5 – التاريـخ الـذي يبدأ فيه التاجـر أعماله التجارية في الكويـت وتاريخ افتتاح المحل التجاري .

6 – عنوان المحل الرئيسي .

7 – عناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسي سواء أكانت بالكويت أم بالخارج.

8 – أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وجنسيتهم .

9 – المحـال التـي للتاجـر بدولة الكويت مـع ذكر نوع تجارة كل محـل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجاري .

10 – المحـال التـي كانـت للتاجر سابقا في دولة الكويت مـع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ غلقه ورقم قيده بالسجل التجاري

11 – رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وال رسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر إن وجدت .

12 – مقدار رأس المال والمبال المؤداة منه والمبال التي تعهد الشركاء بأدائها مع بيان حصة الشركاء الموصين وقيمة الحصص العينية إن وجدت .

13 – أسماء وألقاب الشركاء المسؤولين بالتضامن في شركات التضامن وجنسيتهم.

14 – أسمـاء وألقـاب الشـركاء أو غيرهـم المنـوط بهم إدارة الشركـة ومن لهم حق التوقيع باسمها وجنسيتهم مع بيان مدى سلطتهم في الإدارة والتوقيع .

15 – وأي بيانات إضافية تحددها اللائحة التنفيذية .

رسوم القيد

مادة (18)

تحـدد اللائحة رسوم القيد في السجل التجاري وتجديده والتأشير والشطب والمستخرجات والشهادات الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون .

العقوبات

مادة (19)

مـع عدم الإخـلال بأية عقوبة أشـد ينص عليها قانون الجـزاء أو أي قانـون آخر، يعاقب بغرامـة لا تقـل عن ألف دينار كويتي ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي كل من يخالف أحـكام المـادة (9) من هذا القانون . ويعاقب بنفس الغرامة كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحـة سواء كانت من البيانـات الخاصة بالقيد أو بالتأشير فيالسجل أو بالشطب وكمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها . يجوز بقرار من الوزيـر المختص إغلاق المنشآة التجارية إدارياً بعـد ضبط المخالفة ويعرض قرار الإغلاق علـى المحكمة المختصة بنظر الدعـوى الإدارية خلال عشرة أيام مـن تاريخه. كما يعاقب بالغرامـة التـي لا تقل عن ألف دينار كويتي ولا تزيد على خمسـة آلاف دينار كويتي كل من يخالـف أحـكام الم واد (3)، والفقرة الثانية من المـادة (6) ، و(8) و(12) و(13) من هذا القانون .

الضبط القضائي

مادة (20)

يصـدر الوزيـر المختص قراراً بتحديـد الموظفين المخولـين بضبط ما يقع مـن مخالفات لهـذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيـذاً له ، وتحرير المحاضر اللازمة في حالة المخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة ، ويكون لهم حق الاطلاع على الوثائق والمستندات خلال ساعات العمل . وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية القيام بأعمال وإجراءات الضبطية القضائية .

سلطة التحقيق

مادة (21)

تتـولى النيابة العامـة التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائـم الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

اللائحة التنفيذية

مادة (22)

يُصـدر الوزير المختصـ اللائحة التنفيذية لهذا القانون خـلال (6) ستة أشهر من تاريخ نشـره في الجريـدة الرسميـة . يستمر العمـل بالمرسوم رقـم 1 لسنة 1959 المشـار إليه ولائحتـه التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك إلى حين صدور اللائحة التنفيذية وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (23)

علـى رئيس مجلس الـوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هـذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 30 شعبان 1439 هـ

الموافق : 16 مايو 2018 م

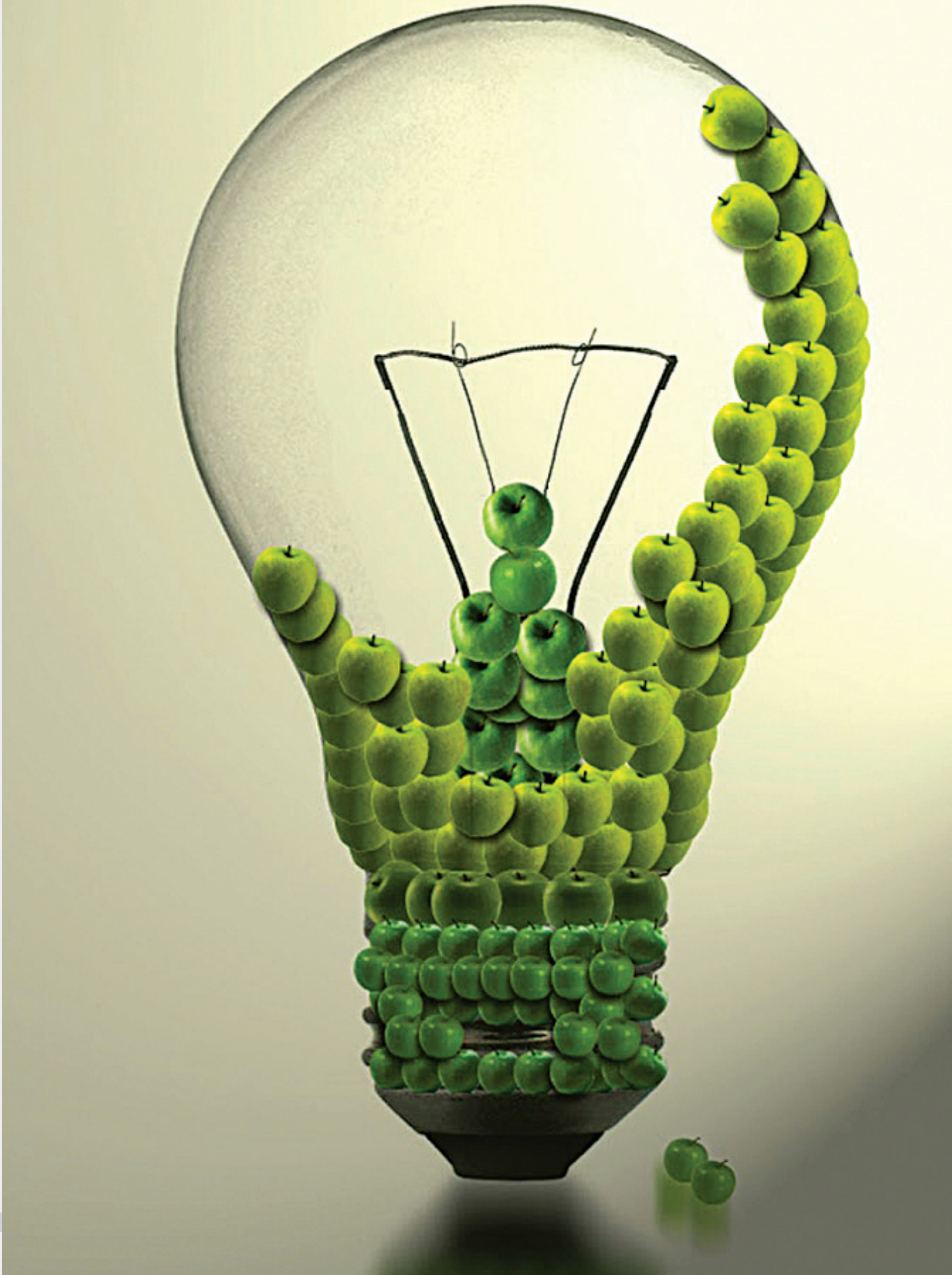

دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية

إعداد:
- هديل السابج
- مها السابج
أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الملخص

تناولت الدراسة مشكلة وجود فجوة التوقعات في المراجعة بين مراجعي الحسابات الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية في البنوك الكويتية. وهدف البحث إلى تحليل مفهوم حوكمة الشركات و مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وبيان دور آليات حوكمة الشركات في محاولة تضييق تلك الفجوة. وتوصلت الدراسة إلى استقلال نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وتأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة واستقلال مراقب الحسابات في الشركة ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. وأوصت الدراسة بنشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميته بين كافة العاملين.

الكلمات المفتاحية

- تعثر الشركات: فشل إدارة الشركة أو البنك في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها نتيجة سوء استخدام الموارد.

- الشفافية: الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بأداء البنك أو الشركة ومركزها المالي وهيكل الملكية بدقة وفي الوقت المناسب.

- تحسين الإفصاحات المالية: جعل الأفعال التنفيذية أكثر شفافية للمساهمون، من خلال الإفصاح عن المعاملات الخارجة عن نطاق الميزانية العمومية والتصويبات في التقارير المكتشفة بواسطة المدققين.

المقدمة:

واجهت مهنة المراجعة أزمة المسئولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستويي المحلى والعالمي مما أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من البنوك عن سبب عدم أعطاء مراقبي الحسابات إشارات عن حالة تلك الشركات. ولقد

أثارت الأزمة المالية الراهنة اهتمام رجال الفكر والسياسة والمستثمرين والعامة على حد سواء، وسارع الكل لإبداء رأيه والتعبير عن خشيته من الفشل المؤسسي والذي ينعكس على كل من مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وهكذا بدأ في دراسة العوامل التي دفعت إلى وقوع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وانتشارها والآثار المترتبة عليها بالنسبة للدول النامية، فالبعض رأى أنها أزمة مالية بحتة بينما رأى آخرون أنها أزمة إدارة تسيير، في حين ردها آخرون إلى أزمة الرقابة بينما ركز فريق رابع على قلة الحوكمة خاصة بالنسبة للشركات الكبرى وربط فريق خامس بين كل هذه العناصر وأوجزها في الأزمة الفكرية للرأسمالية المفرطة والمنفلتة والتي لا بد أن يكون مآلها أزمات متتابعة وأن هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دور الدولة كمنظم للحفاظ على التوازن الحساس بين الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالشركة.

الفصل الاول :الاطار العام للبحث

أولا: أهمية الدراسة

لقد كشفت العديد من الدراسات والتقارير المعدة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية خلال السنوات الماضية، عن فشل تلك الشركات في عملية إعداد التقارير. وفي هذا الصدد نرى أن هناك العديد من القضايا التي تثير الاهتمام وتستحق النقاش، ربما يمثل أبرزها على حد تعبيره،

مستوى المصداقية التي تتمتع بها شركات المحاسبة والتدقيق وجودة المعايير المهنية التي تستند إليها وكذلك جودة التقارير التي تعدها الشركات المعنية.

إن هذه المقدمة تقودنا إلى وجود فجوة في توقعات المجتمع المالي مع مدققي الحسابات المستقلين في حين أن المدققين يلقون باللوم على المجتمع المالي لعدم درايته بمهام وواجبات ومسؤوليات المدقق، لذا فإننا نرى اهمية البحث والتحري في إمكانية أن تساهم المبادئ العامة لحوكمة الشركات في تضييق الفجوة بين المدققين والمجتمع المالي في الكويت. والبحث في مدى وجود علاقة بين الحوكمة وفجوة التوقعات ومدى تأثير على فجوة التوقعات وإمكانية تضييقها.

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:

- حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات فى بيئة الأ عمال الكويتية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

- إن الإهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية ويساهم فى زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادى خاصة فى ظل عالم تسيطر عليه العولمة.

- تطرق هذه الدراسة مجالاً خصبا حيث أن الكتابات فى موضوع حوكمة الشركات فى علاقتها بلجان المراجعة فى بيئة الأعمال الكويتية ما زالت محدودة.

ثانيا: اهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند تكليفه بتقديم خدمات مهنية وإستشارية كخبير فى الشئون المالية والمحاسبية لأغراض خدمة أعمال لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر و إلقاء الضوء على الفقرة الخاصة بالاستقلال من ضمن فقرات معيار مراقبة الجودة من معايير المراجعة وخدمات التأكد وأثره على حياد قرارات مراقب الحسابات الى جانب اظهار الدور الهام الحيادى للعلاقة بين استقلالية مراقب الحسابات وحوكمة الشركات.

ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

- الوقوف على أهم البواعث التى أدت الى زيادة الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات فى بيئة البنوك الكويتيه.

- إبراز دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات.

- دراسة وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة فى بيئة البنوك الكويتيه.

- طرح بعض المقترحات والتوصيات للمساهمة فى الإرتقاء بمستوى جودة المعلومات لمواجهة تحديات الفترة القادمة.

ثالثا: التساؤلات عن موضوع البحث

السؤال الأول: هل يتبنى مراقبين الحسابات قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل؟

السؤال الثاني: ما هو هيكل الحوكمة الخاص بالبنوك الكويتية ؟
السؤال الثالث: كيف يتم إخطار البنوك الكويتيه بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة؟
السؤال الرابع: كيف تعزز البنوك الكويتيه ممارسات الحوكمة الرشيدة؟
السؤال الخامس: من هو مراقب الحسابات المعتمد بالبنوك المحليه ؟
السؤال السادس: كيف يتجنب مراقبي الحسابات تضارب المصالح بين أنشطة الوساطة والاستثمار؟

الفصل الثاني: مراقبي الحسابات

تواجه مهنة مراقب الحسابات خلال السنوات الأخيرة تحديات على نطاق واسع نتيجة تزايد الشكوك بفقدانها المسؤولية والمصداقية وثقة من حولها من المستخدمين والمساهمين والرأي العام بعد سلسة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصةً في الدول المتقدمة.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة إن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك خلافاً للحقيقة مما كان له الأثر الواضح للضرر الذي لحق بالمستثمرين نتيجةً لعدم تزويدهم أو حتى الإشارة تحذيراً لهم على الحالة الاقتصادية التي ستؤول إليها هذه الشركات التي وظفوا أموالهم فيها سعياً للربح لا الخسارة الفادحة التي لحقت باستثماراتهم .

أن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها والشفافية بجانب إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

لذا كان لزاماً على إدارات الشركات أن تتبنى مسؤولياتها تجاه مواجهة الخطر، وقد نادى الكثير من المحاسبين والمحللين الماليين للمؤسسات والمنظمات الأجنبية والدولية والمحلية على وجه الخصوص بإتخاذ استراتيجيات لمواجهة مثل هذه الأزمات فكان موضوع حوكمة الشركات (Corporate Governance) من المواضيع الهامة التي يجب ان تتبناها تلك الشركات بسبب ضعف النظام القانونين.

كما تجدر الإشارة إليه إلى إن بالإضافة إلى دور الإدارة فأن دور مراقب الحسابات لا يمكن الاستهانة به في تقييم صحة القوائم المالية والمخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات . فأنطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات لأي نظام محاسبي فأن إتباع آليات حوكمة الشركات سيحقق قدراً ملائماً من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرار حيث تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراقبي الحسابات .

ويمكن تصنيف مجموع الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة:

1- النوع الأول يختص بإدارة الشركة وتطبيقها المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وتقوم على:

قوة واستقلال لجنة المراجعة الداخلية

درجة اعتماد إدارة الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة

النوع الثاني يختص بمراقبي الحسابات الذين يقومون باعتماد القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة وإبداء رأيهم الفني عليها، وتشمل على:

آليات تحقق الرقابة على أداء مراقبي الحسابات مثل التغير الإلزامي لمراقبي الحسابات بصفة دورية

ومدى تقويم مراقبي الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق .

من ناحية أخرى قد توصلت عدة دراسات إلى وجود فجوة توقعات في بيئة التدقيق بين توقعات مستخدمي تقرير مراقب الحسابات وبين ما يقدمه مراقب الحسابات فعلاً في تقريره ، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات التي يحتوي عليها تقرير مراقب الحسابات .

ومع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمية والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة وإزالة الحواجز عبر الحدود الكويتية لتعبر السلع والخدمات والاستثمارات بحرية تزايدت الحاجة إلى التدقيق في نشاط وأداء الشركات وإلى دورهُ في توفير الثقة بالقوائم المالية لأعتمادها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل كافة الإطراف المستخدمة لتلك القوائم وتخفيض حالة عدم التأكد من الإحداث الاقتصادية في المستقبل .

ويظل أمر الشفافية المحققة من خلال الإفصاح امراً خلافياً يحتاج إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى . وقد عبر الكثير من المحللين عن رأيهم في إن افتقاد الشفافية والمسائلة قد ساهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني في كثير من الأزمات المالية الإقليمية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأتي:

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده او عودته مره أخرى .

- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.

- تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن ، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.

- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية ، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية .

- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين ، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

التأكيد على أهمية دور مراقبي الحسابات في أبداء رأيهم بشأن عدالة وصحة ما تعبر عنه التقارير المالية للشركات وذلك في تقريرهم المحدد مضامينه بموجب هذه التعليمات فضلا عن تصوير نموذج لما يجب أن يكون عليه هذا التقرير بما يكفل التأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية والكشف عن أية معلومات من شأنها أن تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات والبنوك المعنية .

بناء» على ما سبق تقوم مكاتب مراقبي الحسابات بمهام تطوير مهنة التدقيق والارتقاء بها بما يضمن توضيح مسؤوليات المدققين في وتفهمهم للدور الذي يجب ممارسته في مجال تطوير المهنة ووضع وتطوير معاييرها

مستمدة ذلك من الأهداف المعتمدة في تأسيسها والتي تتمثل برفع مستوى الأداء العلمي والمهني لمراقبي الحسابات في الكويت عن طريق عقد المؤتمرات والندوات العلمية وإصدار النشرات والمطبوعات ذات الصلة وكذلك وضع الضوابط والإشراف على تدريب مراقبي الحسابات تحت التمرين .

بالرغم مما جاء في أعلاه ، تعتقد الباحثة إن التساؤلات ما زالت قائمة بشأن كفاية المعايير المحاسبية وأدلة التدقيق المحلية ومستوى التزام الشركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح والشفافية ، فضلا عن كفاية الإجراءات اللازمة لضمان استقلالية مراقبي الحسابات في الي ومستوى التزامهم بالمعايير المهنية الصادرة عن الجهات ذات الصلة ، ومستوى الإفصاح عن أتعابهم عن الأعمال التدقيقية وغير التدقيقية في التقارير السنوية للإدارة.

الفصل الثالث: دور مراقبي الحسابات من خلال حوكمه الشركات

اولا »: أسباب ظهور الفساد المالي والإداري

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها وهنا مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد .

إضافة إلى ما تقدم ، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي :

- البعد السياسي ، تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد. كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبو وازع المساءلة والمحاسبة ، حيث إن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها ، وان يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم ، وان هيئات الرقابة تكون معطلة أما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها.

- البعد الاقتصادي ، يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستو المعيشة بشكل عام ، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة او الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا .

- البعد الاجتماعي ، يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير ، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن ، و لإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن ، ولتصريف أعمال الحكم ثمن ، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن ، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن . وعندما يصبح لكل شيء ثمن.

ثانيا»: مظاهر الفساد المالي والإداري

ينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة ، مدمرة للمجتمع ، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية ، ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة ، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه ، تدخل البلاد في حلقة مفرغة ، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه ، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة.

للفساد المالي والإداري مظاهر متعددة وآثار خطيرة وتجليات سياسية ومالية وإدارية وأخلاقية .ففي الجانب السياسي ، يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية . وفي الجانب المالي ، يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية .أما الفساد الإداري ، فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم ، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها ، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغبرها .وفي الجانب الأخلاقي ، يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة ، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة و ممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين .

ثالثا": آثار الفساد المالي والإداري

إن للفساد المالي والإداري تكلفة ، وخاصة في الشركات العامة ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع . وتتمثل تكاليف الفساد المالي والإداري في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة ، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة . إن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى ، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر ، فانه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة ، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية ، وموعد وكيفية التسليم ، وجميع الاعتبارات القانونية

الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود . وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين ، أو مقاولين غير ملائمين ، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة . وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة . وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد ومنها:

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها

للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها

يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .

رابعا": دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من اخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة ، والشركات المملوكة للدولة بصفة خاصة . ويتمثل الفساد المالي والاداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع ، والتي سبق وان أشار أليها الباحث آنفا ، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي التي تقدمها ، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء ، وبالتالي تآكل رأس المال . وبدلا من أن تكون هذه الشركات احد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو ، تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره . تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري.

خامسا »: حوكمة الشركات

ويشمل مفهوم حوكمة الشركات على قوانين ومعايير تحدد العلاقات بين كل من ادارة الشركه وحملة الاسهم والاطراف المرتبطة بالشركة، كما تحتوي حوكمة الشركات السليمة على عناصر عدة منها الشفافية والعدالة والنزاهة والمسؤولية التامة باخذ القرارت وتبرير الاجراءات.

حوكمة الشركات هو موضوع متعدد الأوجه والموضوع الهام في حوكمة الشركات هو ضمان المساءلة من بعض الأفراد في المنظمة من خلال الآليات التي تحاول تقليل أو القضاء على المشكلة الرئيسية للعامل. والخيط ذا الصلة ولكن المنفصل من المناقشات يركز على أثر وجود نظام لحوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، مع تركيز قوي على رفاهية المساهمين. ولا تزال هناك جوانب أخرى لموضوع حوكمة الشركات، مثل رأي أصحاب المصلحة ونماذج إدارة الشركات في جميع أنحاء العالم وهناك اهتمام متجدد في ممارسات حوكمة الشركات من الشركات الحديثة منذ عام 2001، لا سيما بسبب انهيار عدد من الشركات الاميركية الكبرى.

كانت الحوكمة والياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات ، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة ، وكذلك تعزز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي ، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها في زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات ، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين محليين أو أجانب ، وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصادات تلك الدول . وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم والمنظمات الدولية بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ، وذلك من خلال قيام الهيئات العلمية ، والجهات التشريعية بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

معنى الحوكمة

وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل منها عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف ، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين الماليين لمفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance و تقع التعاريف الموجودة لحوكمة الشركات في إطار طيف واسع من المضامين ، إذ تتباين التعاريف من تلك التي تعبر عن وجهة نظر ضيقة في طرف من أطرافه إلى التعاريف التي تنطلق لتعبر عن وجهات نظر أوسع نطاقا وأكثر شمولا في الطرف الآخر منه;

- التعاريف التي تركز على العلاقة بين الشركة والمالكين وتوجيه أدائها، تنسجم هذه التعاريف مع نموذج التمويل التقليدي ، معبرا عنه بنظرية الوكالة بشكلها المبسط . إذ إنها تركز على المالكين ودورهم في الرقابة على أداء الشركات وتوجيهها

- التعاريف التي تتمحور في تحديد الأطراف ذات العلاقة وتحديد مسؤوليات وواجبات وصلاحيات كل منها.

– التعاريف التي تركز على أهداف الشركات والبعد الإستراتيجي لها، تركز التعاريف في إطار هذا المضمون على أهداف الشركة ، ورسم الاتجاه الستراتيجي لها ، للسيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية والاستعداد لمواجهة متغيرات البيئة الخارجية والتكيف معها.

وللتأكيد على دور أصحاب المصالح في الإشراف على المخاطر وإدارتها في الشركة ، يعرف كل من Hermanson & Rittenberg حوكمة الشركات بأنها " عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر ، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف الشركة وحفظ قيمها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤولية أصحاب المصالح فيها ، لتحقيق فعالية رعاية العهدة.

اهمية ومبررات الحوكمة

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب . فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فترى إن الحوكمة احد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين . وان وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام ، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد . ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة ، وان الشركات تشجع على استعمال الموارد بكفاية أكثر ، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأتي:

– محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده او عودته مره أخرى.

– تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها .

– تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن ، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة .

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية ، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج .

– تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية .

– ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين ، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين .

الفصل الرابع: أثر لجان المراجعة في حوكمة الشركات

دفعت هذه الدراسات إلى تحليل ومعرفة أهمية وفائدة لجان المراجعة الداخلية للبنوك التجارية الصغيرة والتي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة. حيث قام البحث بتقييم جوانب محددة تتعلق بالرقابة الداخلية وذلك لتقييم الفائدة من وجود لجان مراجعة داخلية للبنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي يتوفر لديها لجنة مراجعة داخلية لديها رقابة داخلية أكبر من البنوك التي لا يوجد لديها لجان مراجعة، وأن البنوك التي لديها أعضاء لجان مراجعة لديهم خبرة بنكية أو مالية تتمتع برقابة داخلية أكثر فعالية من البنوك التي ليس لديها أعضاء لديهم هذه الخبرة المالية والبنكية. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة أن يتوافر في أعضاء لجان المراجعة الفهم والخبرة في طبيعة الصناعة المصرفية حتى تضيف تلك اللجان القيمة للبنوك التجارية وتكون أكثر فعالية في تحقيق الرقابة.

حيث ان الدراسة لا تقلل من دور لجان المراجعة، وتأثيرها في البيانات المالية، وأن الاستقلالية ترتبط سلبا مع الانحرافات المالية، كما أن هناك علاقة ايجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة ونوعية البيانات المالية المنشورة.

وأوضحت الدراسات أنه كلما زادت نسبة أعضاء لجنة المراجعة ممن لهم الخبرة في المحاسبة والإدارة المالية، أثر ذلك إيجابيا في نوعية البيانات المالية المنشورة. وأوصت الدراسات بأن اشتراط الخبرة لجميع أعضاء لجنة المراجعة بموجب تشريع ملزم، وعدم اقتصار الخبرة المحاسبية أو المالية على عضو واحد فقط. لأن تطبيق هذا الشرط يزيد من فاعلية لجان المراجعة، ويكون له فائدة أكثر للمستثمرين في تحسين نوعية البيانات المالية منخلال تشكيل مناسب لعضوية لجان المراجعة.

استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع لجان المراجعة نستنتج أهمية وجود لجان المراجعة في البنوك أو الشركات وأهمية الدور الذي تلعبه تلك اللجان في مجالات عديدة أهمها الرقابة وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي، ودعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، وكونها أيضاً من أهم دعائم حوكمة الشركات. كما أن هناك مقومات لفاعلية لجان المراجعة حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، ومن أهم هذه المقومات الاستقلالية التامة للجان المراجعة، خبرة أعضائها في الأمور المالية والمحاسبية، وجود دليل أو ميثاق مكتوب يحدد مهامها ، بالإضافة إلى تمتع تلك اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها.

لتسليط الضوء على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق

الداخلي والخارجي معاً من وجهة نظر ثلاثة أطراف رئيسة لها تعامل بشكل أو بآخر مع أعضاء لجان المراجعة، وهذه الأطراف تتمثل في المدققين الداخليين في البنوك ومدققين الحسابات الخارجيين لتلك البنوك ومفتشين سلطة النقد، والمراجعة بالتطبيق على قطاع المصارف الذي يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد، فحيثما كانت الرقابة الفعالة على أعمال تلك المصارف ازدادت ثقة المودعين وأصحاب المصالح ومن ثم تحسين وتشجيع الاستثمار، وتنعكس آثار لجان المراجعة بالشركات على عدة جوانب وتحقق العديد من المزايا يوجزها فيما يلى:

- أن توافر الموثوقية والشفافية فى القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة، والإرتقاء بجودة المنتجات، وزيادة حصة الشركة التسويقية.

- إن وجود لجان المراجعة بالشركات بإعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات فى زيادة الحصة التصديرية، وبالتالى حصيلة النقد الأجنبى وتحقيق منافع للإقتصاد القومي.

- تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات، وعلى المستوى القومى.

- إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدى إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التى سبق مناقشتها بلجنة المراجعة. وبالتالى التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات.

- تحقيق إقتصاديات الرقابة، حيث أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير أعباء بيئة الرقابة بالشركة.

- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثرة على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.

- عدم مطالبة البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم فى بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية.

- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبى لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.

الفصل الخامس: نتائج تحليل الدراسه

النتائج

كان الهدف من هذا البحث التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها ومعرفة دورها في رفع أداء الشركات ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الاطلاع على الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية :

- ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات وإنما هناك اتفاق على إن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء البنوك ويدعم مقدرتها لواجهة أي أزمة مالية قد تعترضها

- إن تطبيق حوكمة الشركات في الكويت أصبح أمرا مهما وضروريا تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية

- دورمهم ومؤثر لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداءها المالي والإداري

- الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة

- إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

التوصيات

وبناء على النتائج السابقة فان الباحث يقدم التوصيات التالية:

- على الباحثين والمهتمين والمهنيين الاهتمام أكثر والتعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات وبمبادئه وأهدافه وايجابياته على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولة ككل

- سن مزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى الشركات الكويتية

- الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الباحثين والمهنيين والمهتمين بشأن تطبيق حوكمة الشركات في الكويت مما يساعد في تطبيق حوكمة جيدة ورشيدة

- ضرورة مراعاة آداب وقواعد وسلوك مهنة المحاسبة من شأنه الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

قائمة المراجع والمصادر

- إتحاد الشركات الإستثمارية حوكمة الشركات، الكويت 2011
- لائحة حوكمة الشركات – هيئة سوق المال
www.cma.org.kw
- دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية
- دور التدقيق الإجتماعي في دعم حوكمة الشركات
- دور حوكمة الشركات في التنسيق بين آليات الرقابية الداخلية والخارجية
- فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري
- دليل حوكمة الشركات بيت التمويل الكويتي
- تقرقر تطبيق الحوكمة بنك الكويت الدولي
www.kib.com.kw
- دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية بالبنوك – دراسات وبحوث متفرقة (الكويت، السعودية)

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

بنك الكويت المركزي

احتفل (بنك الكويت المركزي) هذا العام باليوبيل الذهبي لصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية كونه الاطار القانوني والتشريعي لانشاء (المركزي) وقيادته لمسيرة بناء وتطوير النظام النقدي المعاصر في دولة الكويت.

وسبق صدور هذا القانون جهود مضنية لمجلس النقد الكويتي الذي عمل منذ انشائه على الاعداد للتحول الى بنك مركزي لتكلل هذه الجهود في 30 يونيو 1968 بصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 وتنتقل مهام مجلس النقد الكويتي الى بنك الكويت المركزي.

وأسند هذا القانون مهام اخرى لـ (المركزي) تعزيزا لسيادة العملة الوطنية واختصاص السلطة النقدية والرقابية ممثلة بـ (المركزي) لممارسة امتياز اصدار الدينار الكويتي نيابة عن الدولة.

وتؤكد نصوص القانون المشار إليه ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية بما يكفل مصداقيتها وبالتالي فاعلية قراراتها في مجالات عملها إلى جانب توضيح المسؤوليات والاختصاصات والصلاحيات المنوطة ببنك الكويت المركزي وبما يلبي بشكل خاص اعتبارات الحوكمة والادارة الرشيدة في اعمال البنك المركزي.

وتعود المسيرة النقدية في الكويت الى ما قبل اكتشاف النفط فيها عام 1936 وبداية تصديره عام 1946 اذ كان الغوص على اللؤلؤ والسفر للتجارة هما مجالا النشاط الاقتصادي الرئيسيان في الكويت وارتبطت بهما نمو صناعة السفن الخشبية وكانت هناك بعض الانشطة الاقتصادية المحلية كالزراعة وصيد الاسماك والرعي.

وحدد هذا الهيكل الاقتصادي المعالم الاساسية للنظام النقدي في الكويت قديما والذي انحصر بتداول بعض العملات لدول كبرى حينذاك ولذلك يبرز اصدار وتداول اول عملة كويتية (بيزة) في عام 1886 في عهد المغفور له حاكم الكويت الخامس الشيخ عبدالله بن صباح الصباح (عبدالله الثاني) كخطوة رائدة في توقيتها ورمزيتها في مسيرة نشأة النظام النقدي في الكويت وجسدت الطابع السيادي لاصدار العملة باعتباره امتيازا سياديا تمارسه السلطة.

وجاء انشاء مجلس النقد الكويتي عام 1960 في عهد الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح بموجب

المرسوم الاميري رقم 41 لسنة 1960 بقانون النقد الكويتي الصادر بتاريخ 19 اكتوبر ومن ثم اصدار الدينار الكويتي وطرحه اعتبارا من مطلع شهر ابريل 1961 ليضع اللبنات الاساسية لانطلاقة واثقة لمسيرة بناء النظام النقدي المعاصر لدولة الكويت.

وتبقى كلمة رئيس مجلس ادارة مجلس النقد الكويتي ورئيس دائرة المالية والاقتصاد انذاك امير الكويت الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح في اولى جلسات المجلس خطا عريضا للتطلعات الوطنية بشأن العملة الوطنية إذ قال رحمه الله «اننا نأمل في ان يكون النقد الكويتي من اقوى النقود مركزا في العالم وان يكون اصداره خطوة مباركة في تاريخ الوضع الاقتصادي والمالي لمنطقة الخليج العربي».

وتعكس هذه العبارات الرؤيــة الريادية والتي تجسدت عمليا بتحديــد قيمة الدينار الكويتي بموجــب قانون النقد الكويتي عنــد 2,48828 غرام من الذهب وهو القدر الذي يساوي في ذلك الوقت قيمة جنيه استرليني. وشكل انشاء مجلس النقد الكويتــي واطلاق العملة الوطنية خطــوة ريادية احدثت نقلة نوعية لتطوير النشاط المصرفي الكويتي بما يواكب التحولات الاقتصادية الناتجــة عن بدء الحقبة النفطية وكان قد صدر بتاريــخ 19 مايو 1952 المرسوم الامــيري بانشاء بنك الكويت الوطنــي كأول بنــك كويتــي. وتسارعت في أعــوام الستينيات وتــيرة التحــولات الاقتصاديــة في الكويت مع زيــادة معدلات انتاج وتصدير النفط وما صاحب ذلك من زيادات في ايرادات ومصروفــات الحكومة حيث بلغــت المصروفات الحكومية في السنــة المالية (69/1970) نحــو 2,214 مليون دينار (8,706 مليــون دولار) في وقــت ارتفــع فيه النــاتج المحلــي بالاسعار الجارية انذاك الى 989 مليون دينار (نحو 3,3 مليار دولار).

أمــا عقد الثمانينيات فحفل بتحديــات عديدة ابرزها انهيار اسعار النفط واستمرار الحرب العراقية الايرانية وازمة سوق المناخ التي كانت الازمة المالية الاشد وقعا والاطول امدا حتى ذلك الحين.

وبــذل بنك الكويت المركزي خلال هذا العقد جهودا متواصلة لمعالجــة تداعيات تلــك الازمة على اوضــاع الجهاز المصرفي المحلــي والاقتصاد الوطنــي وكان من ابرز تلك الجهود برامج تسوية المديونيات الصعبة في اغسطس 1986.

وبانتهــاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي بما انطوى عليه من محيط متلاطم الامــواج ومطلع التسعينيات جاءت كارثة الغزو العراقي الاثم لدولة الكويت بما حمله من دمار وتدمير لمختلــف البنــى الاساسيــة للاقتصــاد الوطني ومــن ضمنها النظام النقدي لدولة الكويت.

وتعتبر فترة الاحتلال العراقي الاثم التي امتدت سبعة اشهر فــترة عصيبــة واستثنائيــة بــكل المقاييس تعرضــت خلالها

مســيرة بناء وتطــور النظام النقــدي لدولة الكويــت لضربة مدمــرة تعطلت بفعلتها تلك المســيرة وامتدت تداعياتها لعدة اعوام بعد التحرير.

وشهــد العــالم في العقــد الاول الالفية الثالثة فــورة قياسية اخرى في اسعار النفــط والتحولات السياسية العنيفة تسارع معهــا نمو فوائض المالية العالمية للكويت وموازينها الخارجية الى مستويــات قياسية انعكست في زيــادة الاسعار في اسواق الاصول المالية والعقارية المحلية.

وبــدأ في النصف الثاني من عــام 2007 ظهور تداعيات ازمة الرهــن العقاري ومــن ثم انفجرت الازمــة الاقتصادية المالية العالميــة مطلــع الربع الاخير لعــام 2008 حيث اتسمت جهود بنك الكويت المركزي خلال تلك الفترة بتطوير منظومة رقابية محكمة لتعزيز متانة القطاع المصرفي.

وشكلت قرارات بنك الكويت المركزي وإجراءاته خلال الازمة الماليــة العالميــة نقلــة مبتكرة للنهــج الاحــترازي لاسيما وان

الاقتصـاد الكويتـي كباقي اقتصادات العـالم لم يكن بمعزل عن تداعيات الازمة المالية اذ واجه هذه الازمة من موقع قوة باتخـاذ اجراءات سريعة وحاسمة لزيـادة تحصين الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي المحلي.

وبـرزت حصافـة (المركـزي) وفاعليـة إجراءاتـه فيما عرف بمعالجـة أزمة بنك الخليج خلال الربع الاخير من 2008 وما حققتـه هذه الاجراءات مـن حلول جذرية ساهمت في تطوير واحتـواء تداعيات تلك الازمة وزيادة تحصين باقي الوحدات المصرفية من تداعياتها المحتملة.

وبلغت المساعي لاستعادة أجواء الثقة والمحافظة على تنافسية القطـاع المصـرفي ذروتهـا في 3 نوفمبر عـام 2008 بصدور القانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحليـة في الكويت وصدور المرسـوم بقانون رقم 2 في مارس مـن عام 2008 بشـأن تعزيز الاستقرار المـالي ليشكل اجراء استباقيا احترازيا لمواجهة انعكاسات الازمة المالية.

وبادر (المركزي) بتكثيف جهوده الرقابية في مجالات عدة من أبرزها اعداد واصدار قواعد ونظم الحوكمة للبنوك في شهر يونيـو 2012 واصـدار المعايير الرقابية الصـادرة عن (لجنة بـازل للرقابة المصرفيـة) المعروفة ب (حزمة اصلاحات بازل 3) خـلال عامي 2014 و2015 لتكون الكويت بذلك في طليعة دول العالم التي طبقت تلك التعليمات.

ووصـل عدد الوحدات المصرفية والماليـة الخاضعة لرقابة (المركـزي) في سبتمـبر عـام 2016 الى 138 وحـدة تتمثل في 11 بنـكا كويتيا و12 فرعـا لبنوك أجنبية منها 3 فروع لبنوك عالميـة و9 فـروع لبنـوك في دول مجلـس التعـاون الخليجي وشركتـا تمويل و71 شركة استثمـار منها 40 شركة اسلامية اضافة الى 42 شركة صرافة.

ونـال (المركـزي) اشـادات دوليـة وعالميـة لـدوره المتميز اذ اعتـبرت وكالـة (ستاندردز اند بـورز) في تقريرها في مارس 2016 ان التحسـن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة تعليمات اكـثر حصافة مـن قبل الجهات الرقابية في حـين رأت وكالة التصنيـف العالمية (موديز) ان البنوك الكويتية مراقبة بشكل جيد من قبل (المركزي).

وفي نفـس السيـاق قالـت وكالـة (فيتش) العالميـة للتصنيف الائتمـاني إن السياسـات الرقابيـة الحصيفـة والصارمـة التـي يطبقها (المركزي) ساهمت في تحسـين جودة الرسملة والسيولة والربحية لدى القطاع المصرفي.

واخيرا قيمت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد اداء بنك الكويت المركزي في عام 2015 بمستوى (ايه. ايه.ايـه) وقالت في العام الماضي «نرحب بمبادرة بنك الكويت المركـزي التي عززت فيه مراقبة القطاع المصرفي والمالي من المخاطـر المحتملة من خلال وضع اطـار عمل رسمي لتفعيل اجراءات التحوط الكلي واصلاحات.

لقاء المحاسبون

رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابق :

سعد منير عبدالله المهنا : العمل المحاسبي يحتاج الى تكثيف الجهود وعلى الجمعية تفعيل دور مدققي الحسابات

مسيرة طويلة ومثمرة لرئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابق سعد منير عبدالله المهنا ، مسيرة تولّى فيها المهام والمسؤوليات في اصعب أوقات مرت بها الكويت عموماً وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خصوصاً ، عمل خلالها على تطوير المهنة ولم يبخل بالوقت او الجهد لخدمة هذه المهنة وجمعية المحاسبين .

فالمهنا الذي كان رئيساً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عند الغزو العراقي للكويت واجه تحدياً غير مسبوق واجهه بكل عزم وخاض معركة نقل مقر أتحاد المحاسبين العرب من بغداد الى القاهرة ولملمة اعضاء الجمعية في الدول التي انتقلوا أليها وفتح مقر في ابوظبي والعمل من هناك.

ويقول المهنا في لقاءٍ مع مجلة المحاسبون أنه تولّى رئاسة الجمعية في الدورتين في عامي 76 و 1982 والثانية في 90 و 1992 لحظ خلالها ان العمل المحاسبي يحتاج الى متابعة وتطوير وتدريب مستمر مؤكداً على ان الجمعية تحتاج في الوقت الحالي الى تكثيف الجهود وتفعيل دول مدققي الحسابات فيها.

هل لنا بلمحة موجزة عن تعليمكم الأبتدائي والمتوسط والثانوي وفي أي الجامعات حصلتم على شهادتكم ؟

في البداية كانت الدراسة الابتدائية في مدرسة المرقاب الابتدائية تلتها مدرسة صلاح الدين المتوسطة ثم الثانوية التجارة وبعدها درست البكالوريوس في جامعة بيروت العربية في لبنان وتخرجت منها عام 1972.

اما درجة الماجستير فقد نلتها من جامعة بال ستيت في عام 1976 ثم الدكتوراة في جامعة فاير فاكس في عام 2000 فرحلة التعليم استمرت معي دائماً .

هل اقتصر عملكم في جهات النفع العام على جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أم طال جهات أخرى ؟

شكل العمل في جهات النفع العام وخدمة الحياة العامة في الكويت جزءاً مهماً واساسياً من حياتي وطال في بعض الاحيان الحياة العامة العربية من خلال العمل في جهات نفع عام عربية ويمكن تلخيص هذا العمل ابتداءاً بعضوية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ثم عضويتها وامانة السر فيها ثم توليت منصب رئيس مجلس اداراتها لعدة دورات وبعدها أنتقلت لشغل منصب الأمين العام المساعد لأتحاد المحاسبين والمراجعين العرب كما عملت نائبا لرئيس أتحاد المدارس الخاصة وعضو مؤسس في جمعية الصداقة الكويتية الأنسانية .

ماذا عن الحياة المهنية للدكتور سعد المهنا؟

شغلتُ العديد من المناصب في الجهات الحكومية والخاصة في الكويت بما فيها رئيس قسم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومدير خدمات مصرفية في البنك التجاري أضافة الى مدير التسهيلات الأئتمانية في بنك برقان وعضواً منتدباً في بنك الخليج الأول في دولة الأمارات العربية المتحدة علاوةً على شغل عضوية العديد من مجالس ادارة البنوك وشركات متعددة أخرى.

كيف ترون عمل مجلس أدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حالياً وماهي اقتراحاتكم ؟

اعتبر براي الشخصي أن مجلس الادارة الحالي يعد من أنشط المجالس التي مرت على جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وملاحظتي الوحيدة على الأداء بشكل عام هو ان قانون المهنة مازال بأنتظار الفرج لتعديلة .

خلال فترة توليكم مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ماهي أهم القرارات التي أتخذتموها وجاءت بمصلحة المهنة على المدى الطويل ؟

أعتبر ان أهم القرارات التي أُتخذت خلال راستي للجمعية كانت اعتماد قانون مزاولة المهنة في مايو من عام 1981 وعضوية اللجنة الفنية يجب أن تكون لنائب في الجمعية فضلاً عن أن عضوية أعضاء الجمعية باللجان .

خلال فترة توليكم ومتابعتكم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برأيكم ماهي أصعب المراحل والفترات التي مرة على الجمعية ؟

لقد كانت أصعب فترة في تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشكلٍ خاص والكويت وشعب الكويت بشكل عام هي فترة الغزو العراقي والتي كنت خلالها رئيساً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووجدتُ صعوبة كبيرة في معرفة مصير أعضاء الجمعية كما كان نقل مقر أتحاد المحاسبين العرب من بغداد الى القاهرة ايضا من أصعب الفترات .

كيف تقيمون العمل المحاسبي في الكويت بشكلٍ عام ؟

أن العمل المحاسبي هو عمل متطور ومستمر ونشاط لايتوقف وهو الامر الذي يتطلب متابعة لأحدث المستجدات العالمية والعمل على التواصل الدائم والمستمر مع الجهات المهنية المعنية في هذه المهنة على الصعيد الأقليمي والدولي وفي الكويت تحديداً يحتاج العمل المحاسبي الى تكثيف الجهود وتفعيل دور مدققي الحسابات في الجمعية.

الحيص: (المحاسبين والمراجعين) وضعت نصب اعينها هدف استكمال مبناها الجديد قبل نهاية العام الحالي

(المحاسبين والمراجعين) عقدت عموميتها العادية

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوم الخميس الموافق 5 أبريل 2018 جمعيتها العمومية العادية وذلك بمقر الجمعية في منطقة الشويخ الشمالي، وتمت المصادقة علي جميع بنود جدول أعمالها.

حيث تضمن جدول الاعمال الموضوعات التالية:

1- مناقشة التقرير الاداري لعام 2017.

2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017.

3- المصادقة على البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017.

4- مناقشة مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية 2018.

5- تعيين مراقب حسابات.

قال رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / صقر مبرك الحيص ان الجمعية عقدت الخميس الماضي اجتماع جمعيتها العمومية للسنة 2017 واقرت جدول اعمالها كاملا.

واضاف الحيص ان الجمعية عرضت في تقريرها السنوي على الاعضاء كافة انشطتها وماتم تحقيقه وانجازه على مدار العام الماضي مشيرا الى ان عام 2017 من الاعوام التي تم خلالها تحقيق العديد من الاهداف التي وضعها مجلس الادارة واعلن عنها سابقا وهو عام " حافل بالإنجازات" لاسيما فيما يتعلق بنشاطات الجمعية التدريبية والمشاركات الاقليمية والعالمية.

واعتبر الحيص ان اقرار جدول اعمال اجتماع الجمعية العمومية كاملا مؤشر ودليل على رضا اعضاء الجمعية بدورها ونشاطاتها ومشاركاتها خلال العام الماضي ويظهر مدى انجاز الجمعية وتحقيقها الاهداف التي تم وضعها في الاعوام السابقة.

واكد الحيص ان مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عرض على الاعضاء اخر مستجدات مبنى الجمعية الجديد والصعوبات والتحديات التي تواجه مجلس الادارة لاستكمال المبنى والتي تنحصر في سبب واحد ووحيد وهو عدم وجود التمويل الكافي رغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها لتذليل هذه العقبة .

واوضح الحيص ان الادارة وعدت الاعضاء بذل كافة الجهود للانتهاء من مبنى الجمعية الجديد خلال العام الحالي وتامين التمويل الضروري واللازم لتحقيق هذا المارب لاسيما انه اهم اهداف المجلس.

واشار الحيص الى ان مجلس ادارة الجمعية اطلع الاعضاء على الدور المتنامي للجمعية على الصعيد الاقتصادي والتشريعي للبلاد في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها الكويت وخصوصا في مجال تقديم المشورات الفنية والمهنية والتدريب مع العديد من الجهات الحكومية في البلاد و انه يرجو ان يتم تعديل قانون مراقبي الحسابات في القريب العاجل لما في ذلك من انعكاسات ايجابية كبيره على مراقبي الحسابات في تيسير القيام بأعباء هذه المهنة العريقة.

اسوة بالمهندسين والمحامين ولمواكبة قضايا الراي العام المحلي بحماية المال العام

الحيص: لتعميم عضوية جمعيات النفع العام في المجلس البلدي لتشمل (المحاسبين والمراجعين) الكويتية

أكد رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد /صقر مبرك الحيص على الدور الكبير والضروري لجمعيات النفع العام في الحياة العامة وفي جهات الدولة التنفيذية للاستفادة منها والاستئناس برأيها الفني خصوصا الجمعيات ذات الطبيعة المهنية كالمهندسين والمحامين والمحاسبين داعيا لتعميم دخول ممثل لـ (المحاسبين والمراجعين الكويتية) في المجلس البلدي.

وقال الحيص ان تجربة الاستماع للراي الفني لجمعيات النفع العام في العديد من القضايا الوطنية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية كان له دور كبير فيما تشهده البلاد حاليا من نهضة عمرانية وخطط مستقبلية لتطوير الكويت ونقلها لتكون مركزا ماليا وتجاريا عالميا وليس اقلها من تلك الاراء التي قدمتها العديد من هذه الجمعيات لإصدار التشريعات الاقتصادية لكويت المستقبل.

واضاف الحيص ان المجلس البلدي بما يمثله من سلطة تنفيذية وحيوية للبلاد يعد من اهم الجهات المعول عليها بتحقيق رؤية سمو الامير بالتحول الى مركز مالي وتجاري وهو ما يتطلب الاطلاع ومعرفة جميع الاراء والاستبيانات ومحاسبة التكاليف قبل اتخاذ أي قرارات يكون لها اثار استراتيجية على البلاد وعلى صورة وشكل البلاد في الخارج.

واعتبر الحيص ان تجربة المجلس البلدي بضم اعضاء من جمعيات النفع العام كجمعية المهندسين والمحامين تجربة ملفتة وتستحق التوقف عندها وتعميمها لضم مزيد من الجمعيات المهنية في عضويته بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة لتكون هذه الجهة التنفيذية الحيوية معاصرة وقادرة على تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة التي تعود بالنفع والفائدة على أكبر شريحة من المواطنين.

ورأى الحيص ان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اثبتت طوال الفترة الماضية من خلال مشاركاتها الفاعلة في مختلف المحافل والمؤسسات التنفيذية والتشريعية للبلاد على قدرتها ودورها الكبير في تقديم المشورة والراي الفني في العديد من القضايا للعديد من الجهات بما يعود بالنفع على هذه الجهات بالدرجة الاولى وعلى الكويت بشكل عام.

واكد الحيص على ضرورة وجود عضو ممثل للمحاسبين ومدققي الحسابات ممثلا لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المجلس البلدي مستكملا للدور الذي تقوم به ممثلي جمعية المهندسين والمحامين خصوصا وان القضايا المطروحة امام الراي العام المحلي والعالمي حاليا تتمثل في حماية المال العام وتحقيق مبادئ الحوكمة والشفافية.

في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم الاحد 11 فبراير

الحيص: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحتفل بمرور 45 عاما على اشهاراها بحضور وزير التجارة والصناعة

أعلن رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / صقر مبرك الحيص عن اقامة الجمعية لحفل بمناسبة مرور 45 عاما على اشهار الجمعية برعاية كريمة وحضور معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب السيد خالد ناصر الروضان وذلك في تمام الساعة السابعة مساء يوم الاحد الموافق 11 فبراير بغرفة تجارة وصناعة الكويت.

واضاف الحيص ان الحفل يتخلله النشيد الوطني وآيات من الذكر الحكيم وكلمة لمعالي الوزير الروضان وكلمة رئيس مجلس ادارة الجمعية وكلمة للرئيس الفخري للجمعية على ان يتخلل الحفل تكريما لمراقبي الحسابات ممن مضى على مزاولتهم المهنة أكثر من ثلاثين عاما فضلا عن تكريم السيدات العاملات ومزاولي هذه المهنة.

وأعرب الحيص عن اعتزازه بدور الجمعية ومزاولي مهنة المحاسبة والمراقبة ودورهم في كافة المجالات والمستويات لاسيما من جهة دور الجمعية كمؤسسة للنفع العام

وفي الختام أكد الحيص على مواصلة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لدورها البناء والفعال في الحياة والمجتمع والاقتصاد الكويتي بكل ما تملكه من قدرات وامكانيات فنية وهو ماجسدته هذه الجمعية على مدى السنوات التي قاربت نصف قرن.

بحث العلاقات الثنائية وتطوير العمل المشترك

(المحاسبين والمراجعين) التقت رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزيز الدخيل

أستقبل رئيس جهاز المراقبين الماليين السيد / عبدالعزيز الدخيل وفداً من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ضم رئيس مجلس أدارة الجمعية السيد / صقر مبرك الحص وأمين السر السيد / أحمد مشاري الفارس، أستعرض خلاله العمل المشترك بين الجانبين وآليات تعزيز التعاون بما يعود بالنفع علي الجانبين، كما تم بحث عدد من القضايا المشتركة والتي تصب في مصلحة مهنة المراقبين الماليين.

وأكد وفد الجمعية استعداده التام لتسخير كافة الإمكانيات المتاحة في الجمعية لخدمة جهاز المراقبين الماليين بما يعود بالنفع والفائدة العامة.

يوم السبت الموافق 8 يوليو 2018

(المحاسبين والمراجعين) تشارك في إجتماع مجلس الحوكمة والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليه الإسلاميه في عمان

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إجتماع مجلس الحوكمة والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليه الإسلاميه في العاصمة عمان وذلك في يوم السبت الموافق 8 يوليو 2018، ويتضمن جدول أعمال المجلس العديد من الموضوعات ذات الطابع الشرعي، من أهمها، مناقشة وإعتماد معايير إنشاء إدارة الالتزام الشرعية في البنوك الإسلامية، حوكمة الصكوك، بالإضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي.

بحضور مجتمع المحاسبين والمراقبين

(المحاسبين والمراجعين) تقيم غبقتها السنوية 2018

كعادتها السنوية أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية غبقتها السنوية بحضور أعضاء الجمعية ومجلس إدارتها وذلك أنطلاقاً من ذو الجمعية الأجتماعية بتوثيق العلاقات بين مجتمعها من المحاسبين والمراقبين في شهر رمضان المبارك.

يوم الأربعاء الموافق 21 مارس 2018

رئيس حماية المنافسة يستقبل (المحاسبين والمراجعين)

استقبل الدكتور/ راشد شبيب العجمي – رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة في مكتبه يوم الأربعاء الموافق 21 مارس 2018 وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلاً في كل من السيد/ صقر مبرك الحيص – رئيس مجلس الادارة والسيد/ احمد مشاري الفارس – امين السر والسيد/ علي بدر الوزان – عضو مجلس الادارة.

وتأتي الزيارة تنفيذاً لرغبة مجلس الإدارة في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك فيما يخص الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية للأعضاء والمنتسبين والمجتمع على حد سواء باعتبار الجمعية شريكاً إستراتيجياً لمؤسسات الدولة الحكومية.

الموافق 8 يوليو 2018

وفد (المحاسبين والمراجعين) يلتقي السيد / طلال أبو غزالة

إلتقى السيد / أحمد مشاري الفارس أمين سر الجمعية الدكتور / طلال أبو غزالة وذلك على هامش مشاركة الجمعية في اجتماع مجلس الحوكمة والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي إنعقد في العاصمة الأردنية عمان في الثامن من يوليو 2018 .

وبحث أمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العلاقات الثنائية مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين وآليات تطوير العمل العربي المحاسبي المشترك.

نادي المحاسبين الثقافي يلتقي مع أعضائه

إلتقى نادي المحاسبين الثقافي مع أعضائه لمناقشة كتاب (كلمة وكلمتين) بحضور ومشاركة مؤلف الكتاب الدكتور / ساجد العبدلي وذلك في يوم الأحد الموافق 4 مارس 2018.

برامج وتدريب: البرامج التدريبية والتأهيلية للجمعية

خلال الفترة من 14 يناير الى 6 فبراير 2018

(المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي «مدقق داخلي مهني معتمد »

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "مدقق داخلي مهني معتمد «CPIA» وذلك خلال الفترة من 14 يناير الى 6 فبراير 2018 حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- تحديات التدقيق الداخلي، حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية.
- دور التدقيق الداخلي، مهنة التدقيق الداخلي، آلية عمل التدقيق الداخلي.
- إستراتيجية التدقيق الداخلي، العمل الميداني للتدقيق الداخلي.

يوم الأربعاء الموافق 14 فبراير 2018

ندوة الباحث في التاريخ الكويتي السيد / فهد غازي العبدالجليل

أقام الباحث في التاريخ الكويتي السيد / فهد غازي العبدالجليل ندوة عن موسوعة «لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم، تاريخ وانجازات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، في مكتبة الكويت الوطنية، يوم الأربعاء الموافق 14 فبراير 2018

في 14 يوليو 2018 في القاهرة بعنوان تحديات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية

(المحاسبين والمراجعين) تشارك باليوم العليمي الخامس لأتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

شاركت (المحاسبين والمراجعين) الكويتية في اليوم العلمي الخامس لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان «تحديات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة والمراجعة» في يوم السبت الموافق 14 يوليو 2018، تحت رعاية السيد/ هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام وسعادة السفير/ محمد الربيع، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جامعة الدول العربية.

ومثل الجمعية كلا من السيد /أحمد الفارس – أمين السر والسيد / على الوزان – عضو مجلس الادارة

عقدت ندوة تعريفية بجهاز حماية المنافسة الكويتي

البسام: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تدعم جهود تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني

أكد عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سليمان عبد الرحمن البسام اهمية جهاز حماية المنافسة في الاقتصاد الوطني لجهة تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وتطوير المبادرة والحلول الابداعية بما يعود بالنفع والفائدة على جودة المنتجات والسلع والحصول على خدمات مميزة تنافسية بأسعار معقولة ومقبولة.

وقال البسام بمناسبة الندوة التعريفية التي نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين في مقرها في منطقة الشويخ عن دور الجهاز واسباب انشاءه ودوره في الحياة الاقتصادية الكويتية ان الجمعية تعمل على مساعدة كافة الجهات الاقتصادية بعرض رؤياها واهدافها وتقديم تصوراتها امام المجتمع الكويتي ومجتمع المحاسبين.

واضاف ان الجمعية تنظم مثل هذه الفعاليات في إطار دورها الاجتماعي كمؤسسة نفع عام وفي اطار دورها التوعوي لاطلاع رواد على وظائف المؤسسات الحكومية الحديثة وامكانيات التعاون معها بما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني والمؤسسات الحكومية.

واشار البسام الى ان هذه الندوة مثال على التعاون المجدي بين مؤسسات النفع العام من جهة والمؤسسات الحكومية من جهة اخرى موجها الشكر لجهاز حماية المنافسة على تجاوبهم السريع مع الجمعية.

من جانبه قال محلل اول اقتصادي في جهاز حماية المنافسة على الاربش في الندوة ان جهاز حماية المنافسة الكويتي أنجز حتى الآن سبع دراسات متخصصة وحقق في 34 شكوى و8 مبادرات بغية رصد السوق والتأكد من نسب السيطرة على مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية العادلة بالسوق المحلي من قبل الشركات.

وقال الاربش إن دور جهاز حماية المنافسة يكمن في خلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية من خلال تطبيق كافة جوانب قانون حماية المنافسة مما يحقق تكافؤ الفرص بين مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية العادلة بالسوق المحلي.

وأضاف الأربش أن تطبيق قانون المنافسة يعود بالنفع على الاقتصاد القومي والمستهلك حيث يمنع الاحتكار ويدعم المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا يجعل هناك منتج ذو جودة افضل وبأسعار أقل.

وأشار إلى أنه يحق للجهاز إلزام الشركات لتقديم تقارير مختلفة عن أعمالهم عند الحاجة لذلك مبينا انه من المهام الرئيسية للجهاز إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأسواق والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي بالتعاون مع جميع أجهزة الدولة.

وذكر أنه يحق للمتضررين اللجوء إلى الجهاز لتقديم شكوى عند وجود ممارسات تضر بالمنافسة حيث يقوم الجهاز باتخاذ اجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق لاتخاذ الاجراء اللازم.

وأضاف ان الجهاز يبادر بإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات

الاحتكارية.

وأشار إلى أنه يتم استخدام الضبطية القضائية في حال وجود شبهة جرائم إذ لموظفي الضبطية القضائية حق الاطلاع على الدفاتر والمعلومات من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وأفاد بأن موظفي الجهاز يباشرون التدريب مع البنك الدولي الذي يشرف على التدريب الاقتصادي من ناحية دراسة الأسواق المعنية وكيفية تحديد نسب السيطرة وآلية الكشف والتحليل فيما يخص المجاميع الاحتكارية والسلوكيات التي يكون هدفها الاضرار بالمنافس والمستهلك.

من جانبها قالت محاسب أول في الجهاز مريم التركيت بحسب البيان إن هناك فرق كبير بين دور كل من جهاز حماية المنافسة وإدارة حماية المستهلك ويجب التفريق بينهما.

وأضافت التركيت أن الجهاز يحمي المنافسة ويمنع الاحتكار في الأنشطة أما حماية المستهلك فدورها الأسعار والتحقيق في شكاوى المستهلك حول السلع وغيرها من الأمور مشيرة إلى انه لا يوجد تعارض بين الاثنين فلكل دوره الذي يقوم به.

وحول الاستحواذ والاندماج أوضحت أن أي عملية اندماج او استحواذ بين الشركات لابد ان يتم اخطار الجهاز بها حيث يقوم بدراستها جيدا ومن ثم يتخذ قرار بالموافقة عليها او رفضها.

في ندوة نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

النفيسي: كي لا تكون الكويت فنزويلا الخليج ...
الحيص: مواجهة الفساد والهدر أجدى من اسواق الدين العالمية

اقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة حوارية في مقرها مساء الامس الأربعاء الموافق 7 / 2 تحدث فيها الخبير الاقتصادي وعضو الجمعية السيد/ ناصر النفيسي، المدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية وعضو جمعية المحاسبين وإدارة الندوة رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ صقر مبرك الحيص.

ففي البداية أكد الحيص على حساسية الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد من جهة العجوزات في الموازنة العامة للدولة في ثلاث سنوات متتالية فضلا عن عدم وجود أي مصدر بديل للدخل باستثناء النفط وهو الامر الذي يستوجب وقفة صريحة مع الذات من قبل كافة فئات وشرائح وجهات المجتمع الكويتي.

وقال الحيص انه بالقدر الذي يجب ان تهتم به البلاد بضرورة توفير مصادر بديلة للدخل فهي مطالبة بإيقاف الهدر ومكافحة الفساد اللذان يعتبران أولى واهم من الاقتراض والدخول في أسواق الدين العام العالمية.

وفي حديثه عن مشروع قانون الاقتراض العام قال الخبير النفيسي ميزانية 2018 / 2019 موزعة ما بين 13.3 مليار دك إيرادات نفطية و20 مليار دك مصروفات، في حين تبلغ الايرادات غير النفطية 1.7 مليار دك ليبلغ اجمالي لإيرادات 15.0 مليار دك.

واضاف ان مشروع قانون الاقتراض لآجال 30 سنة، ولفترة 20 سنة، بحجم دين 25 مليار دك، ويعادل 60% من الناتج القومي يكمن وراء فكرة اساسية هي أن تكلفة الاقتراض منخفضة نسبيا، حيث تبلغ 2 إلى 3%، وهي أفضل من تسييل الاستثمارات التي قد تدر ما بين 3 إلى 4%.

وقال ان الفكرة منطقية من حيث المبدأ لكن من الأولى وقف الهدر في المصروفات والحد من الفساد كي لا نسلك طريق فنزويلا، الدولة رقم (1) في احتياطي النفط وفيها فساد هائل واقتراض كبير أدى إلى إفلاس وفشل الدولة للوصول إلى درجة المجاعة لشريحة من المواطنين.

واضاف ان اهناك اولويات بما فيها الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة حسب الاتفاق ما بين دول مجلس التعاون الى جانب اولوية هي وقف الهدر ومكافحة الفساد، وبعد ذلك الاقتراض وفرض الضرائب مشيرا الى ان مخاطر الاقتراض مرتفعة في ظل تذبذب أسعار النفط، وأيضا الجهود الحثيثة لتطوير مصادر أخرى للطاقة، مثل: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، تشغيل السيارات بالكهرباء.

وعن نوايا شركة البورصة اعادة تصنيف الشركات المدرجة قال ان تقسيم البورصة سيكون على الشكل التالي السوق الأول، السوق الرئيسي، سوق المزادات معتبرا ان القرار إيجابي بشكل عام لتحقيق عدة أهداف منها:

أ) فرز الشركات إلى مجموعات متجانسة.

ب) الاستعداد لترقية البورصة ودخول المستثمرين الأجانب.

ج) الحد من التلاعب في المؤشرات، خاصة السعري، وهو المؤشر العام الرئيسي.

د) تحفيز الشركات ذات الأسهم الخاملة على حل إشكالياتها من حيث توسيع قاعدة المساهمين أو توظيف صانع سوق فيما لوسمحت التشريعات بذلك، وكذلك تعديل نماذج أعمالها والتوسع في الشفافية لتكون جاذبة للمستثمرين والمتداولين، حيث أن بعض الشركات ليس لها نشاط تشغيلي أو موجودات حقيقية معروفة وملموسة.

واعتبر ان تحديات عدة امام هذه التقسيم اهمها معارضة جدّية وقوية خاصة من جانب الشركات

التي سيتم تصنيفها في سوق المزادات ودفع بعض الشركات للانسحاب من الإدارج، والتداعيات السلبية (الظاهرية) لذلك.

واضاف ايضا من ا لتحديات ارباك خطة خصخصة البورصة من حيث احتمال المعارضة الشديدة والانسحابات الجماعية ... إلخ، والتي قد تؤدي إلى جعل رخصة البورصة غير جاذبة للمستثمر الى جانب وجود رأي يقول بأن قرار تقسيم البورصة أو غيره من القرارات الاستراتيجية يجب أن يتم تركه لشركة البورصة بعد خصخصتها، بحيث يكون دور شركة البورصة الحالية المملوكة لهيئة أسواق المال مؤقتا مجرّد تصريف العاجل من الأمور فقط، وليس اتخاذ قرارات مؤثرة وجسيمة.

وقال النفيسي ان من التحديات ايضا الرأي المضاد المتمثل بأن تلك الإصلاحات ضرورية ولها صفة الاستعجال لمعالجة الخلل العميق في بورصة الكويت ووضعها المتردي، وعدم انتظار خصخصة البورصة، والتي قد تطول، أو تتأجل لسبب أو لآخر، ناهيك عن أن الإصلاحات بواسطة شركة البورصة الحالية تمنح البورصة قيمة مضافة وتخفف الأعباء على المالك النهائي للشركة.

وتطرق النفيسي الى مجموعة من القضايا الاقتصادية العالمية اهمها بوادر حرب في التجارة العالمية او حرب عملات جديدة وغيرها من القضايا حيث تم فتح باب الاسئلة للأعضاء والاجابة عن كافة استفساراتهم.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
اصدرت كتاب بعنوان معيار محاسبة زكاة الشركات

اصـدرت جمعيـة المحاسبـين والمراجعـين الكويتيـة بمناسبة شهـر رمضان المبارك كتابا بعنوان (معيار محاسبة زكاة الشركات) وهو عبارة عن دراسة شرعيـة ومحاسبية وقانونية واقتصادية حـول معيار محاسبي لحساب زكاة البنوك والشركات والافراد طبقا لوصف الغنى في الشريعة الاسلامية.

وتضمـن الكتاب الـذي أعده الدكتـور رياض منصور الخليفـي رئيس لجنة معيـار زكاة الشركات في جمعية المحاسبـين والمراجعين الكويتية حيث يعتبر الكتاب اضافة قيمة للمنشـورات الاقتصادية الصادر عن الكويت خصوصا تلك المتعلقة بالمالية الاسلامية.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

"موسوعة" لمحات عن

الإقتصاد الكويتي القديم

تاريخ وإنجازات

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إعداد

فهد غازي العبد الجليل

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة
في خدمة الإقتصاد الكويتي
والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :
هاتف مباشر: 22423666 965 + 22423555 965 +
بدالة: 1805580 965 + / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com